2024 آب مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية العدد 6A
August. 2024 Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences No. 6A
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

# العلاقات التركية – المصرية بعد عام 2013 (أبعادها وتحدياتها ومستقبلها)

أ.م.د امير نجم عبود
جامعة الكوفة- كلية العلوم السياسية
ameern.khader@uokufa.edu.iq
07804139364

**الملخص**

تم في هذا البحث تتبع العلاقات التركية-المصرية بعد عام 2013 وبحسب المستويات: السياسية والأمنية والاقتصادية، تميزت هذه العلاقة بالمد والجزر لكنها لم تصل إلى القطيعة النهائية ولا إلى التعاون التام، لعل من أسباب ذلك، التحديات التي تواجه التفاعل ما بين تركيا ومصر، تنقسم هذه التحديات إلى داخلية (في كلا الدولتين) وخارجية (إقليمية ودولية)، وتتحكم هذه العوامل والمتغيرات إلى حدٍ بعيد بواقع العلاقات التركية-المصرية ومستقبلها وبمختلف مستوياتها واتجاهاتها، فمثلاً: كان الانقلابين العسكريين في كل من مصر عام 2013 وتركيا عام 2016 لهما الأثر البالغ في السياسة الخارجية لكلا الدولتين تجاه بعضهما، بسبب دور الجماعات الإسلامية المناوئة للحكم في كلا الدولتين، والتي توجد اتهامات متبادلة بدعم تلك الجماعات من حكومات الطرفين، فضلاً عن دور الوحدات الدولية والقضايا الإقليمية في التأثير على العلاقات ما بين البلدين وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والقضية الفلسطينية والمشكلة السورية والتنافس على موارد الطاقة في شرق المتوسط. ويبدو أن مستقبل التفاعل ما بين تركيا ومصر يميل نحو التعاون مع وجود بعض المنافسة المحدودة في بعض القضايا التي تختلف فيها مصالح الطرفين أو بسبب اختلاف التوجهات الخارجية لهما، لكن لا تصل إلى حالة القطيعة أو الصراع.

**الكلمات المفتاحية:** العلاقات؛ السياسة؛ الأمن؛ الاقتصاد؛ التحديات؛ التفاعل.

# Turkish-Egyptian relations after 2013 (dimensions, challenges and future)

Ass. Prof. DR. AMEER NAJM ABBOOD
Kufa University / College of Political Science

## Abstract

This research traces the Turkish-Egyptian relations after 2013 according to the political, security and economic levels. This relationship was characterized by ebb and flow, but it did not reach a final rupture or complete cooperation. Perhaps one of the reasons for this is the challenges facing the interaction between Turkey and Egypt. These challenges are divided into internal (in both countries) and external (regional and international). These factors and variables largely control the reality and future of Turkish-Egyptian relations at their various levels and directions. For example, the two military coups in Egypt in 2013 and Turkey in 2016 had a significant impact on the foreign policy of both countries towards each other, due to the role of Islamist groups opposed to the government in both countries, and there are mutual accusations of support for these groups by the governments of both parties, in addition to the role of international units and regional issues in influencing relations between the two countries, most notably the United States of

America, the Palestinian issue, the Syrian problem and competition over energy resources in the Eastern Mediterranean.

**Keywords:** (relations; politics; security; economy; challenges; interaction).

**المقدمة**

تعد العلاقات ما بين الدول في القرن الحادي والعشرين أحد الركائز الأساسية المؤثرة في أمن الدول وسياستها واقتصادها، في ظل التشابك في المصالح المادية وغير المادية الحاصل ما بين الوحدات السياسية الدولية، نتيجة لتنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل. وعند معالجة موضوع العلاقات التركية – المصرية معالجة سياسية علمية، نجد انها تتميز بالتشابك والتعقيد بسبب المكانة الإقليمية التي تتمتع بها كلا الدولتين، والمصالح المشتركة، التي تمنع وتكبح ان يتصاعد التفاعل في العلاقات التركية- المصرية إلى حالة الصراع، لكن توجد بعض الخلافات بشأن مجموعة من القضايا والأزمات في المنطقة الإقليمية بين الطرفين، وعند استشراف مستقبل تلك العلاقة، فلا بد من معرفة واقعها السياسي والأمني والاقتصادي والعوامل المؤثرة فيها، فهي مرت بحالة من التعاون بمستوى عالي في عهد الرئيس المصري المخلوع (محمد مرسي) نتيجة التقارب الأيديولوجي مع القيادة السياسية الرسمية في تركيا، وتراجعت في بداية حكم الرئيس المصري (عبد الفتاح السيسي)، لتعود حالة التعاون منذ عام 2020 بين تركيا ومصر.

أولاً: أهمية البحث: تأتي أهمية الموضوع من أهمية كل من تركيا ومصر ودورهما الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، ومناطق شرق المتوسط والمغرب العربي بشكل خاص، وتأثير هذه العوامل على العلاقات التركية- المصرية.

ثانياً: إشكالية البحث: تبرز الإشكالية البحثية في: (توجد مستويات ومراحل متعددة للعلاقات التركية-المصرية منذ عام 2013، فما هي أشكال العلاقة ما بين الدولتين؟ وما هي مراحلها؟ ثم هل توجد تحديات مؤثرة في التفاعل ما بين الطرفين؟ وكيف يمكن أن نستشرف مستقبل العلاقات التركية-المصرية؟ هل حالة التعاون وتعزيزه هي التي ستسود؟ أم حالة التراجع والتنافر والصراع؟).

ثالثاً: فرضية البحث: سادت العلاقات التركية-المصرية بعد عام 2013 المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية، بسبب طبيعة العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية، ومن أبرز تلك الأسباب نشاط جماعة الاخوان المسلمين في كل من مصر ثم نشاطها في تركيا كحركة معارضة تدعمها الحكومة التركية، وحركة غولن التركية المعارضة لحكومتها، والتي لها نشاط سياسي في مصر أيضاً، لكن الجانب الاقتصادي ما بين تركيا ومصر ظل يمتاز بالتطور لضرورة المصالح بينهما، أما العامل الخارجي والمتمثل بالولايات المتحدة الامريكية وبعض القضايا مثل القضية الفلسطينية والقضية الليبية وغيرها كانت كمحددات للعلاقات التركية-المصرية، وربما ينظر لمستقبل الأخيرة نحو مزيد من الترابط في المصالح مما يدفع نحو التعاون.

رابعاً: منهج البحث: سيتم الاعتماد على المنهج الاستقرائي لمعالجة الإشكالية البحثية ولتتبع العلاقات التركية – المصرية عن كثب، فضلاً عن منهج التحليل النظمي، لمعرفة واقع ومستقبل تلك العلاقات، من خلال معادلة: (مدخلات التفاعل ما بين الطرفين ومخرجاته).

خامساً: هيكلية البحث: قسم البحث إلى مقدمة وخاتمة وما بينهما ثلاثة مباحث وفقاً للآتي: المبحث الأول: أبعاد العلاقات التركية – المصرية بعد عام 2013؛ المبحث الثاني: تحديات العلاقات التركية – المصرية؛ المبحث الثالث: مستقبل العلاقات التركية – المصرية.

## المبحث الأول

## أبعاد العلاقات التركية – المصرية بعد عام 2013

إن العلاقات ما بين دولتين أو أكثر عبارة عن تفاعل أما يكون أحد أشكال التعاون أو أحد أشكال الصراع أو التنافس، فالعلاقات ما بين تركيا مصر جمعت نسبياً ما بين التعاون والتنافس لا سيما خلال المدة قيد البحث، فظهرت تلك العلاقة عبر أشكال مختلفة، لذا سيتم تقسيم هذا المبحث وفقاً للمطالب الآتية:

المطلب الأول: العلاقات التركية – المصرية (السياسية والأمنية).

المطلب الثاني: العلاقات التركية – المصرية (الاقتصادية).

### المطلب الأول: العلاقات التركية – المصرية (السياسية والأمنية)

#### أولاً: العلاقات التركية – المصرية (السياسية)

دفعت حركة الاحتجاجات الشعبية في مصر ضد حكم حركة الاخوان المسلمين الجيش المصري بالانقلاب على نظام حكمهم، الأمر الذي دفع العلاقات التركية – المصرية نحو التدهور والتراجع والتناحر، إذ سعى رئيس الحكومة التركية آنذاك (رجب طيب اردوغان) إلى توجيه الانتقادات الحادة للجيش المصري واعتبره تدخلاً من الجيش في الشؤون السياسية، ومن ثم أنه يشكل تدخلاً ضد الشرعية الدستورية والانتخابية التي أسفرت عن فوز حركة الاخوان المسلمين بمنصب رئاسة الجمهورية، وتأثرت تبعاً لذلك مذكرات التفاهم والتعاون الاقتصادي والتجاري والتعاون السياسي بين الدولتين، التي تم توقيعها في عهد الرئيس المعزول (محمد مرسي)، ويمكن تشخيص ملامح العلاقات ما بين مصر وتركيا في تلك المرحلة وفقاً للآتي[1]:

1- شهدت هذه المرحلة تبادل الاتهامات بين الحكومة المصرية الجديدة وحكومة الرئيس (أردوغان) بواسطة وسائل الإعلام المختلفة، عبر رفض الحكومة المصرية الجديدة الكامل التدخل في شؤونها الداخلية، وبحسب تلك الحكومة أن الانقلاب العسكري الذي حصل ما هو إلا بناءً على إرادة الشعب المصري للمطالبة بالتغيير والتي تمثلت في حركة الاحتجاج (30 حزيران 2013).
2- أسهمت القطيعة السياسية والحرب الإعلامية بين الجانبين إلى قطع العلاقات الاقتصادية.
3- استمرار القطيعة الدبلوماسية وعدم فتح قنوات دبلوماسية للتفاهم، وصلت لدرجة الإعلان بأن السفير التركي غير مرغوب فيه داخل مصر.
4- إتهام الحكومة المصرية لتركيا بدعمها الإرهاب المسلح داخل مصر من خلال دعمها لحركة الإخوان المسلمين، والتي أعلنت الحرب على النظام السياسي القائم ما بعد 30 حزيران 2013 وعلى الجيش المصري.
5- دعت تركيا إلى ضرورة عدم الاعتراف بالتغيير السياسي في مصر وفتحت أبوابها للمعارضة المصرية والسماح لهم بالعمل السياسي والإعلامي ضد النظام المصري الجديد.

لكن شهدت العلاقات السياسية بين تركيا ومصر بعض التحسن الملحوظ منذ عام 2021 عندما عملت السلطات التركية على تغيير سياستها تجاه جماعة الإخوان، من حيث التضييق على أنشطة الجماعة في الداخل التركي، إذ تم اصدار تعليمات بشأن ما يتم نشره في قنوات المعارضة المصرية، وربما يتم ترحيل بعض قيادات الجماعة في المستقبل، في ضوء نقل قناة (مكملين) المعارضة إلى لندن، ليصبح مستقبل

[1] خالد سلمان خالد، العلاقات التركية – المصرية بعد احداث التغيير العربي وآفاقها المستقبلية، مجلة قضايا سياسية، العدد(61)، جامعة النهرين، بغداد، 2020، ص329.

الجماعة في تركيا وأنشطتها عامل حاسم في إعادة العلاقات بين الدولتين إلى وضعها الطبيعي ما قبل التغيير في مصر[2].

في الوقت نفسه، تبادل المسؤولين من الطرفين الزيارات، لتقترب العلاقات بين مصر وتركيا من دخول مرحلة جديدة من التطبيع، كما أن تطور العلاقات بينهما سيكون له انعكاسات واسعة على أمن المنطقة، بالنظر إلى البعد الاستراتيجي للدولتين وثقلهما في الإقليم، في وقت تتصاعد فيه المخاوف من اتساع دائرة التهديدات بالنظر لاستمرار القتال في جبهات شتى، سواءً ما يحدث في غزة، أو ما يدور في السودان، أو القضايا التي كانت تمثل نقاطًا خلافيّة على رأسها القضية الليبية وقضية ترسيم الحدود البحرية وملف الطاقة بالبحر المتوسط ونظراً لأهمية الدولتين فى محيطهما الجغرافى، فقد نجحتا فى استئناف الاتصالات على مستوى الوزراء وكبار المسؤولين، ففي 2024/8/5 قام (هاكان فيدان) وزير خارجية تركيا بزيارة لمصر والوفد المرافق له، استقبله الرئيس (عبد الفتاح السيسي) بحضور (بدر عبد العاطي) وزير الخارجية والهجرة وشؤون المصريين في الخارج، وسفير تركيا بالقاهرة[3]. ويبدو أن العلاقات بين البلدين تتأثر بطبيعة القيادة السياسية فيهما، وفقاً لنظرية القادة والزعماء هم من يصنعون الأحداث في العالم[4].

كانت منطقة الشرق الأوسط ولا تزال البيئة الأكثر تأثيراً على تركيا في رسم استراتيجية سياستها الخارجية، إذ إن قدرة تركيا في الحفاظ على مقومات القوة الإقليمية الفاعلة لا بد أن يتأتى عبر بناء منظور استراتيجي شامل يكون قابلاً للتعبير عن مصالحها، ذلك المنظور يبقى المبدأ الأساس لمجمل حركتها في الشرق الأوسط. ذلك أن قدرة الدولة بوصفها فاعلاً إقليمياً ضمن منطقة نفوذ لا تزال تخضع لعوامل من التغيير، كالشرق الأوسط، يفرض عليها الكثير من الاستعداد والتكيف من أجل تحقيق رؤيتها الاستراتيجية التي تعكس متطلبات أمنها ومصالحها والواقع، فقد تمكنت تركيا من الحفاظ على دورها الإقليمي في الشرق الأوسط بواسطة تطوير رؤية استراتيجية تتلاءم مع امكانياتها وقدراتها[5]. ويمثل الموقع الجغرافي لمصر دوراً متميزاً واكثر شمولاً وقدرة على التأثير[6]. وهناك تشعب واتساع في تاريخ الاتراك في مصر، فالوجود التركي في مصر يمتد لمدة طويلة[7].

تعد العلاقات المصرية – التركية عنصراً أساسياً في مجمل العلاقات العربية – التركية، فمصر دولة لها ثقلها التأريخي والحضاري في المنطقة العربية، ولها مركزها الاستراتيجي المتميز مما جعلها مفتاحاً للسياسة العربية وركناً رئيساً في العلاقات بين الدول العربية بعضها ببعض وفي علاقاتها بالعالم الخارجي، ومن ناحية أخرى فهناك أوجه التشابه بين كل من مصر وتركيا ما يميزهما عن باقي دول منطقة الشرق الأوسط، فمصر تربط القارتين الاسيوية والافريقية، وتسيطر على ممر مائي مهم (قناة السويس)، اما تركيا فهي تقع في قارتي

---

[2] أحمد محمود عبد المجيد، العلاقات التركية – المصرية بعد عام 2011 (الواقع والمستقبل)، المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد (11)، الجمعية العراقية للعلوم السياسية، بغداد، 2024، ص 157-158.

[3] مصر و تركيا، الموقع الالكتروني للهيئة العامة للاستعلامات المصرية، تاريخ المشاهدة: 4-9-2024، على الرابط: https://www.sis.gov.eg/Story/270980/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%88-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7?lang=ar

[4] موسى محمد آل طوريش، القائد السياسي في التأريخ المعاصر دراسة سياسية تاريخية، صفحات للدراسات والنشر، دمشق، 2011، ص 9.

[5] مروان عوني كامل و احمد مشعان نجم، الاستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط دراسة في ضوء عوامل التغيير الاقليمي، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد (11)، جامعة تكريت، تكريت 2017، ص229.

[6] عدي نجم عبد الله و جاسم محمد عبد، الخلاف المصري التركي في ضوء انضمام تركي الى مشروع قيادة الشرق الاوسط عام 1951، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، المجلد (14)، العدد (1)، جامعة بابل، بابل، 2024، ص801.

[7] أكمل الدين إحسان أوغلى، الاتراك في مصر تراثهم الثقافي دراسة تحليلية وثبت ببليوغرافي لارثهم المطبوع منذ عهد محمد علي، تعريب: صالح سعداوي، دار الشروق، القاهرة، 2011، ص3.

أوروبا وآسيا، وهي ممر استراتيجي للحركة والاتصال، كما انها تسيطر على مضيقي البسفور والدردنيل كممرات حيوية ومنافذ حيوية على البحر[8].

تمثل العلاقات السياسية ما بين تركيا ومصر محوراً مهماً في النظام الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط، ويبدو أن التفاعل السياسي ما بين الطرفين يؤثر على معظم تفاعلات المنطقة وقضاياها، لعل أبرز تلك القضايا هي القضية الفلسطينية، فكلا الدولتين تسعى لكي يكون لها دور فيها، من جهة أخرى، تمتلك كلا الدولتين دبلوماسية خاصة بها للتحرك تجاه الأخرى، فتركيا متذبذبة المواقف والسلوك إزاء مصر لعل ما يحكم سياستها الخارجية هي طبيعة قيادتها ومصالحها، أما مصر تبدو دبلوماسيتها كرد فعل تجاه السياسة التركية وحركتها اتجاهها.

**ثانياً: العلاقات التركية – المصرية (الأمنية)**

اتجه النشاط الإقليمي التركي نحو الشرق الأوسط وآسيا الوسطى منذ بداية التسعينات من القرن العشرين، وذلك في اطار الترتيبات الإقليمية التي حدثت بعد انتهاء الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية، والبحث عن الدور، وقد تزامن هذا التوجه مع تغيرات شهدها الداخل التركي[9].

كان الاتفاق العسكري التركي مع الكيان الصهيوني في تسعينات القرن العشرين من المسائل اثرت سلباً على العلاقات التركية – العربية، فقد عملت تركيا على عقد صفقات عسكرية مع الكيان، وكان السبب الذي تذرعت به هو امتناع الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية عن تزويد تركيا بتكنولوجيا متطورة في المعدات العسكرية، بحجة انها سوف تستعملها ضد الاكراد، وبعد ان عقدت تركيا تلك الاتفاقية تراجعت علاقاتها مع الدول العربية بشكل عام إلى مستويات متدنية، وتباينت مواقف الدول العربية تجاه تركيا، فمنها من دعا إلى الوقوف بحزم بوجه تركيا ومنها من كان موقفها معتدل. أما موقف مصر فقد كان الأكثر اتزاناً من بين تلك المواقف، فحرصت على الحفاظ على العلاقات التركية – المصرية، ولم تبادر إلى ادانة تركيا، بل اتجهت الحكومة المصرية في البداية إلى استيضاح الموقف التركي من خلال زيارات عدة قام بها المسؤولون المصريين كزيارة الرئيس الأسبق (حسني مبارك)، وقد اقتنع المسؤولون المصريين بالحجج التركية. لذا كان الموقف المصري المتزن له الأثر البالغ في مواقف بعض الدول العربية التي مالت إلى جانب الموقف المصري، لا سيما داخل الجامعة العربية والتي أصدرت بياناً دعت فيه تركيا إلى إعادة النظر بذلك الاتفاق، وقد رحبت الحكومة التركية بذلك البيان. ومع كان لهذا الاتفاق تأثير سلبي على العلاقات التركية – العربية، ولم ترجع إلى مستواها الجيد إلا بوصول حزب العدالة والتنمية للسلطة بعد عام 2002[10].

دعمت تركيا حركة الإخوان المسلمين المصرية بعد ان عدتها مصر حركة (إرهابية) تهدف إلى زعزعة الأمن والاستقرار الداخلي، وبالذات بعد اتهامها بالقيام بالعديد من الأعمال الإرهابية والتي راح ضحيتها أعداد كبيرة من صفوف الجيش المصري والمواطنين على حدٍ سواء، وتبعاً لذلك اتخذت مصر سياسات متعددة لمكافحة الإرهاب منها سياسة التعامل مع العناصر الإرهابية وسياسات التعامل مع ضحايا الإرهاب، وسياسات تحصين المجتمع من خلال مكافحة التطرف بناءً على استراتيجيات وآليات معدة لهذا الغرض. من جانب آخر تسعى تركيا لإبراز نفسها كقوة إقليمية لها مكانتها وشأنها محاولة الخروج من كونها دولة عازلة مكتفية إلى دولة راغبة بالتوجه الخارجي، فكان تعاملها مع الملف المصري في عهد الرئيس (عبد الفتاح

[8] ايمان عبد الله حمود، العلاقات المصرية – التركية من عام 1956 إلى عام 1960، مجلة كلية الآداب، العدد (102)، جامعة بغداد، بغداد، 2012، ص140.
[9] خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية (دراسة)، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص5.
[10] عمار ظاهر مصلح، الموقف المصري من التعاون العسكري التركي – الاسرائيلي 1996-1997، المجلد (11)، العدد(3)، جامعة تكريت، تكريت، 2019، ص91.

السيسي) باعتبارها ندً لها وإلى حركتها باتجاه شمال افريقيا والسودان وكمنافس شديد لها في الدول العربية ناهيك عن القطيعة في العلاقات بينهما[11].

اندلع تمرد في شمال منطقة سيناء المصرية عام 2013، وصارت قوات الأمن هدف لهجمات متكررة، وعقب مبايعة المسلحين في سيناء تنظيم داعش الإرهابي عام 2014 شُنت هجمات واسعة النطاق على أهداف مدنية، منها تفجير طائرة ركاب روسية ومقتل جميع ركابها البالغ عددهم (224) عام 2015[12]. من جهة أخرى، يعد الاتراك يوم 15 تموز 2016 -وهو اليوم الذي حث فيه الانقلاب العسكري في تركيا- على انها علامة فارقة ونقطة تحول كبيرة في تاريخ تركيا المعاصر، فرغم الخلافات الكثيرة التي اثارها الانقلاب في الأوساط الدولية إلا ان الآراء أجمعت على ان تركيا بعد هذا الانقلاب الفاشل لن تكون كما قبله وأن تأثيره سينعكس على جميع المجالات والصعد الداخلية ومنها الخارجية[13]. وخضعت منطقة شمال سيناء المصرية لحالة طوارئ، واصبح التمرد التهديد الأمني الداخلي الرئيس في مصر في سنة 2017، ويعتقد أنه كان هناك (2000) مسلح نشط في سيناء عام 2018، وأطلقت القوات المسلحة المصرية في شباط عام 2018 حملة عسكرية أسمتها (العملية الشاملة سيناء 2018) لمكافحة التمرد[14].

يبدو أن البعد الأمني ما بين تركيا ومصر يطغى على جزء كبير من التفاعلات البينية، فبعض الاحداث الأمنية الداخلية لا تخلو من التأثر بالسياسات الخارجية لبعض الوحدات الدولية، فالإرهاب العابر للحدود والتي عانت منه مصر، اتى من لدن جماعات متطرفة مدعومة من الخارج، في الوقت نفسه، كشف الانقلاب الذي حدث في تركيا أنها تعاني من حركة داخلية مناوئة لنظام حزب العدالة والتنمية مدعومة من الخارج. أثرت تلك التطورات الأمنية على مواقف وسلوك بعضهما تجاه البعض الآخر.

**المطلب الثاني: العلاقات التركية – المصرية (الاقتصادية)**

القى المتغير السياسي على العلاقات الاقتصادية التركية-المصرية، فلم تبلغ تلك العلاقات بكل مستوياتها التجارية والاستثمارية المخطط لها من قبل الدولتين، فالعلاقات التجارية بين الدولتين شهدت تحدياً بسبب صعوبة توفير العملة الصعبة للمستوردين، فضلاً عن قرارات ترشيد الاستيراد المتخذ من قبل الحكومة المصرية، إذ فرضت رسوم كبيرة على بعض المنتجات التركية بما أدى إلى تأثير على الصادرات التركية تجاه مصر. وسعت الدولتين بالبحث عن بدائل تجارية أخرى لتعويض النقص الحاصل في الصادرات والايرادات لكلاهما بسبب الخلافات السياسية في التوجهات[15].

لكن تحظى مصر بأهمية اقتصادية كبيرة لدى تركيا كونها من أكثر الاقتصاديات أهمية في المنطقة العربية والافريقية، لا سيما إن الزيادة السكانية المستمرة جعل منها سوقاً استثمارياً بارزة، لهذا نجد بأن الجانب الاقتصادي في مسار العلاقات التركية – المصرية قبل وبعد حركة الاحتجاج الشعبية المصرية يمثل المحور الأساس في تلك العلاقات، وهذا يفسر سبب زيارة وفد كبير من رجال الاعمال والمستثمرين الاتراك إلى مصر بعد تغيير نظام الرئيس الأسبق (حسني مبارك) في مصر إيماناً بأهمية الجانب الاقتصادي في العلاقات ودوره في تعزيز تقاربهما السياسي. تكمن أهمية مصر الاقتصادية في كونها أهم القنوات الملاحية البحرية في

---

[11] خالد سلمان خالد، مصدر سبق ذكره، ص331.

[12] إيان ديفيس، النزاعات المسلحة وعمليات السلام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من كتاب: (التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي)، مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي بالإسكندرية ومعهد ستوكهولم لأبحاث السلام، بيروت، 2020، ص124.

[13] مروان عوني كامل و احمد مشعان نجم، مصدر سبق ذكره، ص258.

[14] إيان ديفيس، مصدر سبق ذكره، ص124.

[15] خالد سلمان خالد، مصدر سبق ذكره، ص 332.

العالم وهنا تبرز أهمية قناة السويس كخط لتصدير المنتجات التركية للعالم العربي والدول الافريقية التي برزت أهميتها عقب القضية السورية وخسارة تركيا للطريق البري التجاري مع الشرق الأوسط. كانت ابرز مؤشرات التقارب الاقتصادي بين البلدين بعد عام 2011 هو توقيع اتفاقية (الرورو) في آذار عام 2012 التي تهدف إلى ربط الموانئ التركية بمثيلتها الخليجية من خلال مصر إلى جانب إيداع مبلغ (مليار دولار) كوديعة في البنك المركزي المصري وبفائدة (1%) مستحقة بعد خمس سنوات، وقدر حجم التبادل التجاري بين تركيا ومصر في الأعوام 2013 و 2014 (3.5 و5) مليار دولار على التوالي، يبدو إن تطور العلاقات الاقتصادية بين تركيا ومصر تعبر عن وجود رغبة مشتركة، لذا تم انشاء (مجلس التعاون المشترك)، فضلاً عن توقيعهما اتفاقيات وتدشين اتفاق النقل المائي يتمثل في إقامة خط نقل بين موانئ مرسين والاسكندرونة وبورسعيد[16].

تعد مصر واحدة من الدول الإقليمية الفاعلة في منطقة شرق المتوسط، فهي دخلت إلى سوق الغاز في المنطقة ومعه إلى سوق الاصطفاف الإقليمي في بداية عام 2015، إذ اكتشفت مصر في العام نفسه حقل (ظهر) الذي يعد أكبر حقول الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط، كان ذلك بواسطة الشركة الإيطالية للتنقيب، لذا قد عزز هذا الاكتشاف من دور مصر في سوق الغاز الطبيعي، وعزز من مكانتها الإقليمية، لا سيما مع امتلاكها محطتين لإسالة الغاز الطبيعي، ما دفع شركات التنقيب عن النفط والغاز في المنطقة، في الوقت نفسه، شهد تحسن ملحوظ في علاقة مصر مع كل من اليونان وقبرص والكيان الصهيوني، فأصبح

هناك اصطفاف (مصري، صهيوني، يوناني، قبرصي) في منطقة شرق المتوسط ضد تركيا، هذا الأمر أدى إلى تعميق الخلاف ما بين تركيا ومصر، وذلك بسبب الخلافات الحدودية ما بين تركيا واليونان، فضلاً عن الإصرار التركي المستمر في عملية البحث والتنقيب قبالة السواحل المصرية. وتعد منطقة شرق المتوسط ذات أهمية استراتيجية بالنسبة لتركيا، وهي من ضمن أهداف سياستها الخارجية لتحقيق مصالحها الجيوبوليتيكية[17]. وتسعى تركيا أن تصبح المركز الإقليمي الرئيس لنقل النفط والغاز الطبيعي من الدول النفطية الأساسية في الشرق الأوسط إلى أوروبا، فبعد اتفاقها مع أذربيجان على نقل الغاز الطبيعي من حقل شاه دينيز الضخم عبر خط أنابيب الغاز العابر للأناضول ابتداءً من عام 2018، واتفاقها مع العراق على نقل النفط عبر ميناء جيهان التركي، واحتمال ان تصبح منفذاً للغاز الإيراني[18].

كشفت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، عن ارتفاع قيمة التبادل التجارى بين مصر وتركيا لتصل إلى (7.7) مليار دولار خلال عام 2022 مقابل (6.7) مليار دولار خلال عام 2021 بنسبة ارتفاع قدرها (14%)، وبحسب بيانات الجهاز نفسه، يعمل فى مصر أكثر من (200) شركة ومصنع تركي، وشركات مصرية مساهمة باستثمارات تركية تتعدى (2.5) مليار دولار. وسجلت قيمة الاستثمارات التركية في مصر(179.9) مليون دولار خلال العام المالي 2021-2022 مقابل(138.1) مليون دولار خلال عام 2020/ 2021 بنسبة ارتفاع قدرها(30.3%)، و بلغت قيمة تحويلات المصريين العاملين بتركيا (29.1) مليون دولار خلال العام المالي 2021 -2022 مقابل (21.5) مليون دولار خلال العام المالي 2020 - 2021 بنسبة ارتفاع قدرها (35.2 %)، بينما بلغت قيمة تحويلات الأتراك العاملين في مصر(10.3) مليون دولار خلال العام المالي 2021-2022 مقابل (9.1) مليون دولار خلال العام المالي

---

[16] أحمد محمود عبد المجيد، مصدر سبق ذكره، ص154-155.

17) وسام علي كيطان، التنافس الاقليمي والدولي على النفط والغاز في شرق المتوسط، مجلة كلية التربية، العدد (44)، الجزء (1)، جامعة واسط، واسط، 2021، ص287-288.

[18] عماد يوسف قدورة، روسيا وتركيا: علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2015، ص 9.

2020 - 2021 بنسبة ارتفاع قدرها(13.6%.)،و بلغ عدد المصريين المتواجدين بدولة تركيا (40) ألف مصري حتى نهاية عام 2022[19].

من جانب آخر، إن احتياج تركيا الكبير للطاقة يشكل بحد ذاته انموذجاً وتحديداً بحكم علاقتها المتوترة مع عدد من دول المنطقة، بالرغم من سعيها إلى الاستفادة من موقع المنطقة الذي يعزز موقعها باعتبارها محور لأمن الطاقة، وتعاني تركيا من ندرة الموارد الهيدروكربونية، بالمقابل تمتلك دول الجوار موارد كثيرة ووفيرة، وإن هذا الوضع يفرض على تركيا واجباً يقتضي بان تسعى إلى إقامة علاقات مستقرة في مجال الطاقة مع الدول المجاورة الغنية بالطاقة، وهذا يتزامن مع الطلب المحلي الذي يزداد في تركيا على الطاقة فمثلاً زاد حجم الطلب التركي على الغاز بنسبة كبيرة فكان في عام 2012 (38.119) مليار متر مكعب ليصل عام 2020 إلى (49.643) متر مكعب، أما نسبة الواردات التركية من الغاز المنقول بالأنابيب إلى الغاز المسال، فكان عام 2014 (85.22%) غاز منقول بالأنابيب والغاز المسال (14.78%)، ليصل عام 2018 الغاز المنقول بالأنابيب (77.51%) والغاز المسال (22.49%)، كذلك صارت الجهود مكثفة مدفوعة بأمن الطاقة جزءاً اساسياً لا يتجزأ من سياسة واستراتيجية الخارجية التركية، فالبحث والتنقيب عن الموارد الهيدروكربونية، ولا سيما الغاز اصبح مطلباً وهدفاً اقتصاديا وجيو سياسياً رئيساً لتركيا، بسبب ترابط المصالح التركية في منطقة شرق المتوسط مع مشاريعها الاستراتيجية العملاقة في كل من البحر الأسود الذي يعد محور أساسي لتركيا في خط انابيب (بلوستريم) وخط انابيب (ترك ستريم) الذي تم إنشاؤه حديثا لنقل الغاز من روسيا، كما يعد بحر قزوين الذي يحوي على مواد غنية هيدروكربونية الذي يعد مصدراً اساسياً لإمدادات النفط والغاز لتركيا، إذ ترتبط بدولة أذربيجان عبر الممر الجنوبي للغاز الطبيعي بسبب الاكتشافات التي تحققت في المنطقة[20].

تأسيساً على ما تقدم، يعد العامل الاقتصادي كمحدد مهم للعلاقات التركية-المصرية، إذ يدفع بها نحو الاستمرار والفاعلية، وذلك لإن كلا الدولتين بحاجة لبعضهما، بسبب موقعهما الذي يعد كممرات ملاحية أولاً، ثم حجم واتساع اسواقهما الداخلية، فالدولتين تحوي على عدد لا بأس به من السكان ثانياً. ويؤدي متغير الطاقة تأثير إزاء التوجه التركي تجاه مصر بسبب فقر أراضيها لهذه المواد المهمة التي ضمن صناعاتها المحلية والتي تم اكتشافها في شرق المتوسط، وبهذا أصبحت منطقة هذه المواد محل تنافس وصراع ما بين الدول المطلة على هذه المنطقة، فهذا الأمر يدفع العلاقات الاقتصادية ما بين البلدين تدخل ضمن دائرة التنافس. إذاً تمتاز العلاقات الاقتصادية ما بين الدولتين بالتعاون والتنافس في الوقت ذاته.

## المبحث الثاني

## تحديات العلاقات التركية – المصرية

سيتم في هذا المبحث بيان أبرز العوامل والمتغيرات (التحديات) المؤثرة في العلاقات التركية-المصرية، عبر تحديد أسباب ذلك التأثير ونتائجه على العلاقة، وقسم هذا الموضوع إلى الآتي:

المطلب الأول: التحديات المحلية.

المطلب الثاني: التحديات الخارجية.

---

[19] مصر و تركيا، الموقع الالكتروني للهيئة العامة للاستعلامات المصرية، مصدر سبق ذكره.

20) وسام علي كيطان، مصدر سبق ذكره، ص284-285.

**المطلب الأول: التحديات المحلية**

يلاحظ أنه في الأنظمة الجمهورية العربية قد تم فيها تداول الانقلابات أكثر من تداول السلطة نفسها، وفي أغلب الأحيان تحدث حالة من الغموض قبيل خلو كرسي الرئاسة، وحالة أكبر عند الرحيل المفاجئ لشاغل السلطة، وهي حالة تضع النظام كله على المحك. في الوقت نفسه، أن تلك النظم (الجمهورية) استنفدت كل وسائل التغيير وكل دعاوى الإصلاح من دون أن تحدث تغييراً حقيقياً او اصلاحاً جدياً[21].

انتجت موجة التظاهرات في الدول العربية بعد عام 2010 صراعات داخلية اختلفت من دول إلى أخرى، فمثلاً إن الصراع الداخلي في مصر وتونس اتخذ طابع علماني – إسلامي وفي ليبيا اتخذ طابع عشائري وفي سوريا تخذ طابع مذهبي، هذه الصراعات اثرت بشكل مباشر على أداء الدول العربية، ولم يتحقق كل ما ابتغاه المتظاهرين من مطالب فخرجت مجموعات تحمل السلاح خارج سلطة الدولة، وضعفت السلطات والمؤسسات الرسمية إلى حدٍ بعيد[22].

استطاعت المؤسسة العسكرية المصرية التضييق على جماعة الاخوان المسلمين ومحاصرتها وعزلها عن باقي القوى الاحتجاجية، وتمكنت تلك المؤسسة بعد مدة من اندلاع الحركة الاحتجاجية الشعبية من الهيمنة الكاملة على الحكم والسلطة في مصر[23]. إذ شهدت مصر تغييرات عدة، كانت لها الأثر البالغ في علاقتها مع تركيا، لعل أبرز هذه المتغيرات، الحركة الاحتجاجية الشعبية في عام 2011، التي تعد من أهم المتغيرات التي نقلت مصر إلى انعطافات ومسارات متذبذبة صعوداً وهبوطاً داخلياً وعلاقاتها الخارجية وأدائها الخارجي، ويمثل هذا الحدث في تاريخ مصر الحد الفاصل بين الوقوع في مسار يسبب العديد من الاضطرابات، وما بين الاستمرار من أجل نهج التغير والإصلاح والنهوض والتنمية لإنقاذ المجتمع والبيئة المصرية من الأوضاع السيئة. لكن انقلاب الجيش المصري في حزيران عام 2013، هذا الحدث وشى بعودة تدخل الجيش في السياسة المصرية، بعد أن أجريت انتخابات فاز بها (محمد مرسي)-كانت تدعمه تركيا- الذي تولى الرئاسة في عام 2012 لينقلب عليه وزير الدفاع آنذاك (عبد الفتاح السيسي) في السنة التالية، وهنا أحدث هذا التحول من علاقات ودية وتحالفات استراتيجية إلى علاقات تنافر وتصارع، وتحولت شبكة التحالفات المصرية بصورة سريعة من اقصى اليمين إلى اقصى اليسار في مدة زمنية قصيرة، وأدى هذا الانقلاب إلى تغيير في مسار العلاقات بين مصر وتركيا، بعد أن كان تأييداً ودعماً للنظام المصري في عهد الرئيس (محمد مرسي) إلى انكار شرعية (نظام السيسي)، وبدء انطلاق التصريحات الإعلامية الناقدة والهجومية على هذا النظام لتبدأ مرحلة جديدة من العداء وصلت إلى تخفيض المستوى الدبلوماسي بين الدولتين[24].

تعد حركة غولن التي يترأسها (فتح الله غولن) مصدر تهديد للأمن التركي، فقد بدأت التوترات بين الحركة والحزب الحاكم تظهر عام 2013 اثر أزمة اقتصادية وسياسية بسبب انتشار مستندات فساد طالت المقربين من رئيس الحكومة، واتهام (غولن) من قبل الأخيرة بمحاولة الإطاحة بالنظام السياسي، وقد صنف تنظيم (غولن) وحركة الخدمة من ضمن لائحة التنظيمات الإرهابية، بعد أن اثبتت التحقيقات القانونية أن الحركة

---

[21] محمد حسن دخيل، أنظمة الحكم في الوطن العربي دراسة مقارنة، دار ومكتبة البصائر، بيروت، 2014، ص166-167.

[22] إحسان كريم شاكر، دور القوى الكبرى في إدارة الصراعات في منطقة الشرق الأوسط، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2021، ص 153-154.

[23] ممدوح غالب أحمد بري، دور المؤسسة العسكرية في إدارة النظام السياسي المصري بع الثورة (2011-2014): دراسة في تاريخ مصر المعاصر، مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل، المجلد (1)، العدد (2)، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2018، ص183.

24) رشا فلاح حسن و عبد العزيز عليوي عبد، المتغيرات السياسية والاقتصادية وتأثيرها على العلاقات التركية – المصرية، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد (12)، العدد (2)، الجزء (2)، جامعة الانبار، الانبار، 2022، ص512-513.

متورطة في عمليات تجسس على رئيس الحكومة ومجلس الأمن القومي التركي، وبعد فشل الانقلاب عام 2016 اتهم (غولن) بالتدبير للانقلاب عبر التنسيق مع الضباط في الحكومة للإطاحة بالنظام السياسي، وبذلك أصبح التنظيم يشكل تهديداً دائماً للدولة، بعد أن تكررت محاولات تهديده للأمن الداخلي التركي مرات عدة[25].

بعد الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا عام 2016، انطلقت الحملة الأمنية في داخل تركيا من قبل حكومتها لمجابهة جماعة (فتح الله غولن)، التي شملت نحو الف مدرسة ومؤسسة تعليمية و(15) جامعة و (109) مساكن طلابية، فضلاً عن (1125) جمعية خيرية للمساعدات الإنسانية، كان أبرزها (جمعية هل من مغيث)، التي تنشط في تقديم المساعدات الإنسانية في مناطق الحروب والكوارث ومساعدة المناطق الفقيرة بالعالم، فضلاً عن شمول خمسة وثلاثين جمعية طبية وتسعة عشر نقابة مهنية عمالية، وبالرغم من هذه التدابير من الحكومة التركية ضد جماعة (غولن) ومحاصرتهم إعلامياً واجتماعياً، نشطت وواصلت هذه الحركة في مصر بشكل استثنائي عبر أدواتها الإعلامية والتجارية بدعم من الحكومة المصرية، هذا الامر ولد قلقاً تركياً، وبالفعل استطاعت هذه الجماعة في الحفاظ على اشطتها السياسية والاقتصادية في مصر، على الرغم من ان هذا الامر لم يحدث في دول أخرى بالمنطقة، والتي استجابة لطلب تركيا في غلق مؤسسات (غولن) أو تغيير ادارتها للسلطات التركية، في حين أن مصر فتحت المزيد من أبوابها امام هذه المؤسسات، إذ استضافت القنوات الفضائية المصرية زعيم هذه الحركة (فتح الله غولن) وسمحت لأفراد الجماعة الاستقرار بمصر. بل توحدت توجهات الحركة مع التوجهات المصرية، إذ انطوت جهودهم في مناوئة الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) وحزب العدالة والتنمية في تركيا، وتم تأسيس المواقع الالكترونية باللغة التركية من قبل الحركة من داخل مصر لمهاجمة الرئيس التركي ونظام الحكم، وتم تأسيس موقع الكتروني (تركيا الآن) باللغة العربية للغرض نفسه[26].

بناءً على ذلك، تعد التحديات الداخلية في كل من تركيا ومصر متغيرات مؤثرة في العلاقات ما بين البلدين، فمصر دعمت بعض الحركات المناوئة لنظام الحكم في تركيا، كان كرد فعل لدعم تركيا لجماعة الإخوان المناوئة لنظام الحكم في مصر، وهذه الحركات والجماعات متهمة بزعزعة الاستقرار الأمني الداخلي في تركيا ومصر، لذا الحركات المحلية في مصر وتركيا لها دور مهم في تأطير العلاقة الأمنية ما بينهما.

**المطلب الثاني: التحديات الخارجية**

إن طبيعة المتغيرات التي أفرزتها البيئة الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط، لا سيما تلك التي تمثلت بالتغيير السياسي في العالم العربي، وما تلاها من تحولات سياسية وصراعات إقليمية، وما نتج عنها من أحداث زادت المخاطر الجيو سياسية والاقتصادية في المنطقة، فضلاً عن تغير بعض الأنظمة السياسية، كل ما تقدم دفع تركيا إلى التخلي عن توجهات سياستها التي بنتها وفق منطلق العمل على تصفير المشاكل في طوقها الإقليمي، ومن ثم تبنيها لسياسات تقوم على القوة الصلبة في تنسيق وتنفيذ سلوكياتها الدولية والإقليمية، لا سيما تلك الموجهة نحو الشرق الأوسط، إذ وجدت أن دورها المحوري ومصالحها الاستراتيجية تتطلب أن تنغمس في تنفيذ هذه السياسات، انطلاقاً من تحقيق المصالح، في إطار التنافس الدولي والإقليمي الساعي إلى زيادة النفوذ على منطقة الشرق الأوسط. لذا تقدم تركيا نفسها للدول العربية على أنها دولة ذات عمق حضاري إسلامي، مستهدفةً بذلك جذب ولاءات لها في المنطقة، بحيث تكون تركيا أنموذجاً حضارياً يحتذى به، في حين تقدم نفسها في ذات الوقت على أنها دولة ذات أسس ومبادئ علمانية، بهدف تعميم نموذجها في اقليمها

[25] شريهان مصطفى احمد و طارق محمد ذنون الطائي، تأثير البيئة الاستراتيجية الداخلية في التوجهات الأمنية التركية، مجلة دراسات إقليمية، مجلد(15)، العدد(49)، جامعة الموصل، الموصل، 2021، ص 183.

26) رشا فلاح حسن و عبد العزيز عليوي عبد، مصدر سبق ذكره، ص525.

انطلاقاً من سعيها نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، كما تأتي المفارقة -أي البرغماتية- الأخرى، عبر ازدواجيتها في التعامل مع الكيان الصهيوني التي لها علاقات معها، وفي الوقت نفسه، تعمل على دعم ومناصرة الحركات الفلسطينية مستهدفة في ذلك تشكيل أجواء من المقبولية لها في العالم العربي بأنها تناصر القضية الفلسطينية والقضايا العربية[27].

توسعت ميادين المواجهة الاستراتيجية بين تركيا ومصر جنوباً وشمالاً وغرباً، تجسدت هذه المواجهة في محاولة تركيا التوغل إلى مناطق النفوذ المصري يقابلها خطوات مصرية لمواجهة التحرك التركي، بواسطة اغلاق المنافذ التي من الممكن ان تنفذ منها تركيا إلى المجال الحيوي، وأصبحت ليبيا والسودان وشرق البحر الأبيض المتوسط مناطق دائمة لفعاليات هذه المواجهة المستمرة منذ عام 2013. فأما في ليبيا دعمت مصر والامارات العربية المتحدة حملة القائد العسكري (خليفة حفتر) ضد المليشيات الإسلامية التي قيل انها مدعومة من تركيا، حتى أن الرئيس المصري (عبد الفتاح السيسي) استعمل في تشرين الثاني 2014 ورقة قبرص، وعقد قمة ثلاثية مع الرئيسين القبرصي واليوناني للترويج لصفقة توريد الغاز الطبيعي من الحقول الواقعة قبالة سواحل قبرص إلى مصر ومن شبه المؤكد ان الرئيس المصري كان يسعى إلى تحدي السلطة التركية في شرق البحر الأبيض المتوسط، وتنظر مصر إلى تركيا كمنافس لها في شؤون المشرق العربي، وبعد أن فاز الرئيس التركي بمرات عدة في الانتخابات التركية، أظهر نفسه بصورة النموذج اللامع للسياسة الإسلامية في الشرق الأوسط. ويأتي الملف (الإسرائيلي) على رأس هذه العوامل، إذ سيؤثر التدهور المستمر للعلاقات التركية – الإسرائيلية على العلاقات التركية مع النظام في مصر الذي يحاول قدر استطاعته الحفاظ على حالة التوازن في علاقاته (بإسرائيل) في المنطقة، مراعياً متطلبات تحالفه مع الولايات المتحدة الامريكية كذلك، لكن كل تحسن سيطرأ على العلاقات التركية – الإسرائيلية يمكنه أن يؤثر سلباً فى الصورة التركية لدى النخبة والشعب المصري. لذا أصبحت السياسة الإقليمية اكثر عنفاً فمثلاً: في صيف 2014 اندلعت الحرب في غزة، ومع مسارعة وزير الخارجية الأسبق (جون كيري) إلى العمل للتوصل إلى وقف لإطلاق النار، عرضت تركيا وقطر ومصر خططاً متنافسة للسلام، وقد شكا المسؤولون المصريون إلى نظرائهم الأمريكيين من تركيا وقطر تسعيان عمداً إلى استعمال غزة لتقويض المصالح المصرية[28]. فضلاً عن الحرب في غزة التي بدأت في 7 تشرين الأول 2023، التي أظهرت التجاذبات الإقليمية والدولية، التي هي مصداق لحالة العنف الدموي للسياسات الإقليمية.

تشكل التفاعلات والقضايا الإقليمية كعوامل مؤثرة في العلاقات التركية-المصرية، بسبب توجهات الدولتين المختلفة، فتركيا تقدم نفسها كنموذج حكم سياسي يمكن ان يحتذى به للدول العربية، وتسعى لإشراك نفسها في القضايا العربية بل التدخل في شؤونها الداخلية كما يحدث في العراق وسوريا وليبيا ودول المغرب العربي والقضية الفلسطينية وحتى مصر، أما الأخيرة تعد نفسها كدولة عربية محورية لها سياسة خارجية إقليمية خاصة بها. في الوقت نفسه هناك بعض القوى الخارجية لها تأثير على رسم العلاقات التركية-المصرية، لعل ابرزها الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني.

---

[27] شريهان مصطفى احمد و طارق محمد ذنون الطائي، مصدر سبق ذكره، ص 187.

[28] شيماء معروف فرحان، العلاقات التركية-المصرية بعد عام 2011، المجلة السياسية والدولية، العدد(45)، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2020، ص134-135.

## المبحث الثالث

## مستقبل العلاقات التركية – المصرية

يبدو أن تحديد مستقبل للعلاقات التركية-المصرية في غاية من الصعوبة، لإن هناك عدة متغيرات وعوامل مؤثرة بل بعضها لها دور واضح في رسم تلك العلاقة، لذا سيتم وضع احتمالين كل احتمال منهما، سيبنى على مجموعة من المعطيات، وسيتم تقسيم هذا المبحث على الشكل الآتي:

المطلب الأول: احتمال تعزيز التعاون في العلاقات التركية – المصرية

المطلب الثاني: احتمال تراجع العلاقات التركية – المصرية

### المطلب الأول: احتمال تعزيز التعاون في العلاقات التركية – المصرية

إن مستقبل العلاقات التركية – المصرية لا يمكن استشرافه بمعزل عن بعض المتغيرات الدولية في تداخلها مع النظم والقضايا الإقليمية، وهنا يبرز الدور الإقليمي في الشرق الأوسط كمتغير رئيس للتأثير على مستقبل العلاقات بين البلدين، فالولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن ترحب بتدعيم العلاقات ولكن بما يتقاطع مع مصالحها، وهناك روابط تاريخية واقتصادية ما بين تركيا ومصر تؤثر على علاقات الدولتين ببعضهما إلى حدٍ بعيد[29]. ومن جانبها الصين تسعى بكل قوة نحو التواجد ونسج علاقات متطورة مع القارة الافريقية بحثاً عن الموارد الطبيعية، إذ التوجهات الاستراتيجية الصينية تجاه افريقيا تحكمها المصالح والظروف الموضوعية ضمن البيئة الدولية، فمن ناحيتها باتت الدول الكبرى في صراع فيما بينها على مصادر الطاقة، وأدى ذلك لتدخل في تحالفات وتكتلات اقتصادية وعسكرية[30].

تحتل تركيا موقعاً فريداً بوصفها دولة تقع وسط إقليم (أفرو- أوراسيا)، الأمر الذي يجعلها دولة مركزية ذات هويات إقليمية متعددة غير قابلة للاختزال أو الحصار في هوية أو منطقة واحدة، شأنها في ذلك شأن روسيا وألمانيا وإيران ومصر، ويمنح هذا التكوين الإقليمي المتعدد تركيا القدرة على المناورة والحركة في أكثر من إقليم بشكل متزامن، ويزيد من نطاق تأثيرها ونفوذها، إذ تميز مكانة تركيا كدولة مركزية مقارنة بالدول القارية والجزرية والطرفية والهامشية وتحتل مكانة خاصة مقارنة بالدول المركزية الأخرى، بالنظر إلى أن تركيا هي دولة مركزية في أكثر من إقليم بشكل متزامن[31].

هناك مؤشرات سياسية واقتصادية وأمنية تؤكد على رغبة تركيا ومصر في إعادة التطبيع العلاقات وتجاوز الخلافات عبر توصلهما إلى حلول للقضايا الخلافية، ويمكن بيان ذلك من خلال الآتي[32]:

1- بوادر حل قضية التنافس في منطقة شرق المتوسط، فهناك رغبة تركية في إعادة رسم الحدود البحرية مع مصر لاستغلال الموارد الطبيعية بدون نزاع في ضوء مكانة مصر وعلاقاتها مع دول المنطقة، لا سيما مع اليونان وقبرص، وهذا من شأنه ان يجلب النفع لتركيا في الاشتراك في منافع موارد المنطقة، وعبرت عن

---

29) اميرة اسماعيل محمد العبيدي، العلاقات التركية – المصرية في عهد الرئيس السيسي (2013-2019)، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد (35)، جامعة واسط، واسط، 2019، ص65.

30) أحمد عبد الجبار عبد الله، الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام 2001 وآفاق المستقبل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2015، ص 342.

31) لطفي صور، أبعاد السياسية الخارجية التركية في إفريقيا في عهد حكومة العدالة والتنمية، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، المجلد (1)، العدد (3)، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2018، ص69.

32) أحمد محمود عبد المجيد، مصدر سبق ذكره، ص160-162.

رغبتها بالانضمام إلى منتدى غاز شرق المتوسط الذي انشأته مصر. وكان هذا الأمر واضحاً في جولات التباحث في عام 2021 من اجل ترسيم الحدود وتحديد المناطق الاقتصادية الخالصة في شرق المتوسط.
2- مبادرة حل ملف جماعة الاخوان المسلمين بين الدولتين، تتمثل تلك المؤشرات عبر سياسة التضييق التي اعتمدتها السلطات التركية في عام 2022 على قنوات المعارضة المصرية داخل أراضيها مثل قناة الشرق وقناة الوطن.
3- بوادر تسوية الملف الليبي بين الدولتين، بالرغم من توتر العلاقات التركية – المصرية بسبب الملف الليبي إلا ان هناك مستجدات سياسية واقتصادية تدفع إلى تسوية القضية وتجاوز الخلافات، فمن الناحية السياسية نجد بأن التقارب الإيراني – السعودي مؤخراً دفع القيادة التركية لإعادة النظر في تعاملاتها الخارجية، لا سيما مع مصر من منطلق ضرورة تصفير المشكلات، إذ اصبح الوضع الإقليمي والدولي أكثر برغماتية، ولأن ما يشهده العالم من تداعيات اقتصادية لتدفع البلدين إلى تسوية خلافاتهم السياسية من أجل تحسين أوضاعهم الاقتصادية الصعبة.

تدفع مصالح الدولتين (تركيا ومصر) ربما نحو التقارب بينهما، لا سيما أن لهما روابط وتفاعلات مع قوى دولية وإقليمية مؤثرة تساعد على هذا التقارب، لعل في مقدمة تلك الوحدات الدولية هي الولايات المتحدة الأمريكية، فالأخيرة تربطها بمصر علاقات أمنية وعسكرية وسياسية واقتصادية، وتربطها بتركيا علاقة متطورة تصل إلى حد الحلف أي بواسطة حلف شمالي الأطلسي، ونتيجة للتمحور الدولي والتوازنات في النظام السياسي الدولي من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا ومصر أن تكون علاقة الدولتين الأخيرتين متطورة ويشوبها نوع من الاستقرار والتعاون وعدم العداء، ويبدو هذا الاحتمال هو الراجح، وذلك بسبب (البرغماتية) العالية التي تميز الأنظمة السياسية في كلا الدولتين رغم الخلافات التي تشوب علاقاتهما.

**المطلب الثاني: احتمال تراجع العلاقات التركية – المصرية**

إن تراجع السياسة التركية إزاء العالم العربي، انطلاقاً من انسداد سياستها تجاه القضية السورية والصدام مع الحدث المصري، ورغم أهمية مثل هذا الأمر للسياسة التركية ولمستقبل العلاقات التركية – العربية وللأمن الإقليمي، فإنه لا توجد مؤشرات توحي بحصول مثل هذا التحول او التغيير، لأنه هناك صعوبة بحصول مثل هذا الأمر، لأن من أوصل العلاقة التركية مع الدول العربية إلى هذه النقطة من التوتر هو متغير القيادة التركية نفسه. بل ربما ستشهد العلاقات التركية – المصرية مزيد من التوتر، إذ المنطقة العربية تشهد تحولات على وقع عودة الدور المصري، وبروز التكتل المصري – الخليجي، وإقرار المطالبة بالحل السلمي للقضية السورية، بعد فشل الرهان على جلب التدخل العسكري الأطلسي، وفي المحصلة فان مثل هذا الخيار يضع العلاقات التركية – العربية من جديد باتجاه مرحلة جديدة من القطيعة لصالح العودة إلى خيار العضوية الأوروبية بقوة، أو حتى خيار الانفتاح بقوة على روسيا (العدو التاريخي)، ولعل حجم المصالح الكبيرة بين الجانبين سيدفع تركيا عن التراجع في دعم حركات الإخوان المسلمين والمنطقة العربية[33].

بالمقابل تنشط السياسة الخارجية المصرية إزاء محيطها العربي والمنظمات العربية، فطرحت مبادرة لإصلاح جامعة الدول العربية وطالبت بالتمسك بدور الجامعة وبقائها كمؤسسة إقليمية تعبر عن العرب وهمومهم، وفي الوقت نفسه الدعوة إلى إصلاحها بما يجسد الحاجة إلى إعادة بنائها وفق خطة متدرجة توافق عليها الدول الأعضاء[34]. بالرغم من أن هذه السياسة المصرية تواجه سياسة التدرج الأمريكية فيما يخص الوحدة العربية، والتي عملت على احتواء حركة الوحدة، ثم العمل على تحييد مصر عن الوحدة، ثم احتلال

[33] شيماء معروف فرحان، مصدر سبق ذكره، ص136-137.
[34] صالح بن بكر الطيار، الإصلاحات العربية والتحديات الدولية (السعودية نموذجاً)، مركز الدراسات العربي-الأوروبي، باريس،2005، ص278.

العراق[35]. لأن فكرة السيطرة على العالم عند الولايات المتحدة الأمريكية فكرة قديمة متجددة، فتارة تدخلت تحت ذريعة التدخل الإنساني، وتارة أخرى تحت ذريعة حقوق الانسان، وتارة ثالثة تحت غطاء مكافحة الإرهاب[36]. فالإستراتيجية الامريكية تحتوي أيضاً على التهديد باستعمال القوة العسكرية اذا ما تعرضت مصالحها للخطر في المناطق الحيوية من العالم[37].

ولا يمكن فصل مواقف الأجهزة والمؤسسات المصرية حيال "التطبيع الكامل" مع تركيا عن وجود مخاوف مُعتبرة لديهم. فبالإضافة للتحسب من أي انقلاب محتمل في أي لحظة في علاقات الدولتين، جراء الاختلاف الأيديولوجي القائم بين نظاميهما السياسيين، لا تزال تلك الأجهزة ترى في بعض المواقف والأنشطة التركية تهديداً لمصالح الدولة المصرية، من قبيل إصرار تركيا على عدم سحب قواتها من ليبيا، وانخراطها في المشروعات المنافسة لقناة السويس، وتحديداً مشروع ميناء الفاو الكبير الذي يربط ميناء الفاو جنوب العراق بتركيا، وإصرارها على التنقيب عن الثروات الهيدروكربونية في ليبيا، بهدف توفير مصادر بديلة عن الغاز الروسي لأوروبا، وهو أمر يتعارض مع مصالح دول صديقة لصر مثل روسيا وفرنسا وإيطاليا[38].

تأسيساً على ما تقدم، هناك متغيرات عدة تدفع بالعلاقات التركية – المصرية نحو التباعد والتنافر، وذلك بسبب التنافس الحاصل بين البلدين على المستوى الاقليمي، يظهر هذا التنافس بشأن القضايا الاقليمية، كصعود تيار الاسلام السياسي في دول مصر والمغرب العربي، وفي مقدمتها تونس، والمسألة الليبية، والقضية الفلسطينية. والتنافس في مجال خطوط التجارة الدولية، كاشتراك تركيا بالمشروع العراقي الذي يربط آسيا بأوروبا عبر ميناء الفاو الكبير وطريق التنمية الذي سينافس قناة السويس مستقبلاً.

الخاتمة

من خلال الاستقصاء العلمي والمنهجي في موضوع العلاقات التركية-المصرية، وجد أن هذا التفاعل ما بين الدولتين، يعد احد ركائز النظام الإقليمي في منطقة شرق المتوسط، نتيجة المكانة الإقليمية التي تتمتع بها كل من تركيا ومصر، والأدوار التي تقوم بها في التفاعلات والقضايا الإقليمية، ويمكن استعراض النتائج البحثية التي تم التوصل إليها في معالجة إشكالية البحث بالآتي:

1- امتازت العلاقات السياسية والأمنية بين الدولتين بعدم الاستقرار بعد حدوث حركة الاحتجاجات الشعبية في مصر عام 2011 فصاعداً، وذلك بسبب عوامل ومتغيرات محلية في كلا الدولتين كصعود جماعة الإخوان وتوليها السلطة وزيادة دورها السياسي في مصر وتركيا، ففي هذه المرحلة تصاعد التفاعل الايجابي بينهما نتيجة الخلفية الايديولوجية المشتركة للقيادات السياسية التركية-المصرية، فضلاً عن الانقلابات العسكرية في كلا الدولتين كان لها الدور المؤثر في علاقاتهما السياسية نحو التأزم والتباعد، وشهدت العلاقات السياسية تقارب ملحوظ بعد عام 2020 بسبب مقتضيات المصالح الوطنية السياسية والأمنية.
2- يبدو أن المصالح الاقتصادية لم تتأثر كثيراً بسبب عدم الاستقرار في العلاقات السياسية، رغم انها تراجعت بعد الانقلاب العسكري في مصر عام 2013، لإن هناك روابط اقتصادية عميقة تجمع تركيا ومصر،

---

[35] محمد مراد، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009، ص213-214.
[36] شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001م، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2009، ص294.
[37] عبد القادر محمد فهمي، المدخل الى دراسة الاستراتيجية، مكتبة السنهوري، بغداد، 2004، ص 323.
[38] هاني الأعصر، التطبيع الحَذِر: حدود تطور العلاقات المصرية-التركية وآفاقها المستقبلية، تاريخ المشاهدة: 4-9-2024، على الرابط: https://www.epc.ae/ar/details/scenario/altatbie-alhadhir-hudud-tatawur-alalaqat-almisria-alturkia-wafaqiha-almustaqbalia

فضلاً عن الحاجة الملحة لكلا الدولتين تجاه بعضهما، بسبب حجم الاستهلاك الكبير فيهما نتيجة لكبر حجم سوقهما الداخلي لكثرة عدد سكانهما، لذا تصاعد حجم التبادل التجاري، وزاد الاستثمار بينهما منذ عام 2021.

3- هنالك عوامل محلية وخارجية تؤثر في العلاقات التركية-المصرية، كالتيارات الاسلامية الداخلية في كل من تركيا ومصر، فضلاً عن الخلفية الفكرية في انظمتهما الحاكمة، وتوجهات سياستيهما الخارجية، فضلاً عن أثر الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني والقضايا الاقليمية في علاقتهما.

4- يبدو أن مستقبل التفاعل بين تركيا ومصر وبكل مستوياته السياسية والأمنية والاقتصادية، يتوقف على مدى النفع الذي سيستحصل، إذ تؤدي البرغماتية السياسية في تركيا ومصر دور مهم في هذا المجال، وربما ستكون حالة التعاون وعدم العداء وعدم الصراع هي السائدة، لكن تبقى حالة التنافس ايضاً في بعض الأحيان، بسبب وجود اختلاف في المصالح، لا سيما في مجال الدور التركي في بعض دول الجوار لمصر والتي تؤثر على الأمن القومي المصري والمصالح المصرية.

**المصادر:**

أولاً: الكتب العربية والمعربة:

1- إحسان كريم شاكر، دور القوى الكبرى في إدارة الصراعات في منطقة الشرق الأوسط، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2021.

2- أحمد عبد الجبار عبد الله، الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام 2001 وآفاق المستقبل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2015.

3- أكمل الدين إحسان أوغلى، الاتراك في مصر تراثهم الثقافي دراسة تحليلية وثبت ببليوغرافي لارثهم المطبوع منذ عهد محمد علي، تعريب: صالح سعداوي، دار الشروق، القاهرة، 2011.

4- إيان ديفيس، النزاعات المسلحة وعمليات السلام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من كتاب: (التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي)، مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي بالإسكندرية ومعهد ستوكهولم لأبحاث السلام، بيروت، 2020.

5- خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية (دراسة)، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999.

6- شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001م، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2009.

7- صالح بن بكر الطيار، الإصلاحات العربية والتحديات الدولية (السعودية نموذجاً)، مركز الدراسات العربي-الأوروبي، باريس،2005.

8- عبد القادر محمد فهمي، المدخل الى دراسة الاستراتيجية، مكتبة السنهوري، بغداد، 2004.

9- عماد يوسف قدورة، روسيا وتركيا: علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2015.

10- محمد حسن دخيل، أنظمة الحكم في الوطن العربي دراسة مقارنة، دار ومكتبة البصائر، بيروت، 2014.

11- محمد مراد، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009.

12- موسى محمد آل طوريش، القائد السياسي في التأريخ المعاصر دراسة سياسية تاريخية، صفحات للدراسات والنشر، دمشق، 2011.

ثانياً: البحوث والدوريات:

1- أحمد محمود عبد المجيد، العلاقات التركية – المصرية بعد عام 2011 (الواقع والمستقبل)، المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد (11)، الجمعية العراقية للعلوم السياسية، بغداد، 2024.
2- اميرة اسماعيل محمد العبيدي، العلاقات التركية – المصرية في عهد الرئيس السيسي (2013-2019)، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد (35)، جامعة واسط، واسط، 2019.
3- ايمان عبد الله حمود، العلاقات المصرية – التركية من عام 1956 إلى عام 1960، مجلة كلية الآداب، العدد (102)، جامعة بغداد، بغداد، 2012.
4- خالد سلمان خالد، العلاقات التركية – المصرية بعد احداث التغيير العربي وآفاقها المستقبلية، مجلة قضايا سياسية، العدد(61)، جامعة النهرين، بغداد، 2020.
5- رشا فلاح حسن و عبد العزيز عليوي عبد، المتغيرات السياسية والاقتصادية وتأثيرها على العلاقات التركية – المصرية، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد (12)، العدد (2)، الجزء (2)، جامعة الانبار، الانبار، 2022.
6- شريهان مصطفى احمد و طارق محمد ذنون الطائي، تأثير البيئة الاستراتيجية الداخلية في التوجهات الأمنية التركية، مجلة دراسات إقليمية، مجلد(15)، العدد(49)، جامعة الموصل، الموصل، 2021.
7- شيماء معروف فرحان، العلاقات التركية-المصرية بعد عام 2011، المجلة السياسية والدولية، العدد(45)، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2020.
8- عدي نجم عبد الله و جاسم محمد عبد، الخلاف المصري التركي في ضوء انضمام تركي الى مشروع قيادة الشرق الاوسط عام 1951، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، المجلد (14)، العدد (1)، جامعة بابل، بابل، 2024.
9- عمار ظاهر مصلح، الموقف المصري من التعاون العسكري التركي – الاسرائيلي 1996-1997، المجلد (11)، العدد(3)، جامعة تكريت، تكريت، 2019.
10- لطفي صور، أبعاد السياسية الخارجية التركية في إفريقيا في عهد حكومة العدالة والتنمية، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، المجلد (1)، العدد (3)، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2018.
11- مروان عوني كامل و احمد مشعان نجم، الاستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط دراسة في ضوء عوامل التغيير الاقليمي، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد (11)، جامعة تكريت، تكريت 2017.
12- ممدوح غالب أحمد بري، دور المؤسسة العسكرية في إدارة النظام السياسي المصري بع الثورة (2011-2014): دراسة في تاريخ مصر المعاصر، مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل، المجلد (1)، العدد (2)، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2018.
13- وسام علي كيطان، التنافس الاقليمي والدولي على النفط والغاز في شرق المتوسط، مجلة كلية التربية، العدد (44)، الجزء (1)، جامعة واسط، واسط، 2021.

ثالثاً: شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)

1- مصر و تركيا، الموقع الالكتروني للهيئة العامة للاستعلامات المصرية، تاريخ المشاهدة: 4-9-2024، على الرابط: https://www.sis.gov.eg/Story/270980/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%88-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7?lang=ar
2- هاني الأعصر، التطبيع الحَذِر: حدود تطور العلاقات المصرية-التركية وآفاقها المستقبلية، تاريخ المشاهدة: 4-9-2024، على الرابط: https://www.epc.ae/ar/details/scenario/altatbie-alhadhir-hudud-tatawur-alalaqat-almisria-alturkia-wafaqiha-almustaqbalia